

الاستراتيجية الدفاعية للجزائر في مواجهة التهديدات الإرهابية: دراسة تقييمية

The Algerian defense strategy in the face of terrorist threats: an attempt to evaluate



جعوب محمد

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشلف (الجزائر)

m.djaaboub@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 2022/09/04 تاريخ القبول: 2023/04/18 تاريخ النشر: 2023/06/01

ملخص:

تسعى هذه الدراسة الموسومة بعنوان "الاستراتيجية الدفاعية الجزائرية في مواجهة التهديدات الإرهابية: دراسة تقييمية" أن تتناول الاستراتيجية التي تتبناها الجزائر قصد التصدي لظاهرة الإرهاب، بالإضافة إلى محاولة تسليط الضوء على أهم الوسائل والأساليب التي تعتمد عليها الجزائر، وكذا أبرز التحديات التي تواجه هذه الاستراتيجية، ومدى فاعليتها.

الكلمات المفتاحية:

استراتيجية، دفاع، إرهاب، الجزائر، تقييم.

Abstract:

This study, entitled "The Algerian defensive strategy in the face of terrorist threats: an attempt to evaluate", seeks to address the strategy adopted by Algeria in order to address the phenomenon of terrorism, in addition to trying to know the most important challenges facing this strategy, and its effectiveness..

Key words:

Strategy ; Defense ; Terrorisme ; Algeria ; Evaluation.

مقدمة:

تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية في يوم الثلاثاء الموافق للحادي عشر سبتمبر من عام 2001 لهجمات بأربع طائرات مدنية استهدفت كل من برج مركز التجارة الدولية بمدينة "نيويورك" (New York City) ومقر وزارة الدفاع الوطني ("البنتاغون" The Pentagon) في ولاية "فرجينيا" (Virginia)، اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك أن ما تعرضت له مصالحها الاقتصادية والعسكرية يصنف ضمن دائرة الإرهاب الدولي الذي تجرمه أغلب التشريعات الوطنية والدولية والذي تجب محاربته، وكان ذلك من خلال محاولة تفعيل آليات التعاون الأمني والشراكة الأمنية مع العديد من دول العالم ومنها الجزائر.

انضمت الجزائر الى الحملة الدولية لمكافحة الارهاب مباشرة بعد اعلان الولايات المتحدة الامريكية لهذه المبادرة ، ويرجع سبب ذلك الى ان الجزائر كانت من الدول الأكثر تضررا من ظاهرة الإرهاب الدولي طيلة عقد التسعينيات من القرن العشرين ، حيث حاولت الجزائر ان تستغل هجمات الحادي عشر من سبتمبر والحملة الدولية لمكافحة الارهاب لتبين للعالم – وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية – مدى خطورة ظاهرة الارهاب الدولي الذي يمكنه ان يتعرض لأمن اية دولة ويهدد مصالحها مهما كانت درجة قوتها وتقدمها ، كما استغلت الجزائر ايضا الحملة الدولية لمكافحة الارهاب قصد الحصول على دعم من القوى الكبرى لاحتواء ظاهرة العنف الداخلي في الجزائر ، غير ان هذه السياسة الدفاعية التي تتبناها الجزائر في مكافحة الارهاب تبقى دون المستوى المطلوب حيث تعرضت وحدة انتاج الغاز الطبيعي بعين أميناس (ولاية إيليزي) بالجنوب الجزائري لهجوم ارهابي بتاريخ 16 جانفي من سنة 2013 ، وهذا يعني وجود العديد من التحديات التي تحد من نجاعة الاستراتيجية الدفاعية للجزائر في مجال مكافحة الارهاب. وفي هذا السياق تحاول هذه الدراسة أن تجيب على إشكالية رئيسية مفادها: ما مدى فاعلية الاستراتيجية الدفاعية الجزائرية في مواجهة التهديدات الارهابية؟.

وبحثا عن ملاءمة منهجية للموضوع ، فقد تبنت الدراسة منهج دراسة الحالة باعتبار ان البحث يتناول دراسة حالة الجزائر في مجال مكافحة الارهاب، أما فيما يتعلق بالإطار النظري، فيمكن الاستعانة بالنظرية الواقعية ، لأن الجزائر تسعى دوما لزيادة وتطوير قدراتها العسكرية لأجل التصدي لأي هجوم محتمل من طرف التنظيمات الارهابية ، كذلك تبنت الدراسة الطرح الليبرالي القائم على أساس مبدأ التعاون الدولي ، وتنسيق الجهود في مختلف المجالات ومن بينها مجال مكافحة الارهاب.

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور رئيسية، حيث يتناول المحور الأول محددات الاستراتيجية الدفاعية الجزائرية، أما المحور الثاني فيتطرق إلى انخراط الجزائر ضمن الحملة الدولية لمكافحة الارهاب، في حين يعالج المحور الثالث أهم التحديات التي تقلل من فاعلية الاستراتيجية الدفاعية للجزائر، وفي الأخير تخلص الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات التي ترمي أساسا الى زيادة نجاعة الاستراتيجية الدفاعية الجزائرية.

المبحث الأول

محددات الاستراتيجية الدفاعية الجزائرية

تقع الجزائر في شمال القارة الأفريقية ، تطل الجزائر من الشمال على البحر المتوسط بشريط ساحلي يقدر طوله بحوالي 1200 كلم ، ويحدها من الشرق تونس على طول 965 كلم، وليبيا بطول حدود قدره 982 كلم، ومن الغرب كل من المملكة المغربية بطول حدود 1559 كلم ، والصحراء الغربية بطول 42 كلم ، ومن الجنوب يحدها كلا من "النيجر" بشريط حدودي طوله 956 كلم، و"مالي" بـ 1376 كلم ، و موريتانيا بـ 463 كلم، وتبلغ مساحة الجزائر 2381741 كلم²، وبهذا تكون الجزائر الدولة الأولى في أفريقيا من حيث المساحة بعد انقسام دولة السودان.

تملك الجزائر موقعا جغرافيا مهما، وقد عبر عن ذلك الجنرال الجزائري المتقاعد خالد نزار بقوله: "إن الجزائر بلد لا يمكن تجاهله بفضل إمكانياته، وموقعه الجيوسراتيجي، وامتداده المغاربي، والعربي، والأفريقي، وكذا لكونه خلفية أوروبا ويتوجب أخذه بعين الاعتبار في الساحة الدولية حتى يسهم في مجهود إحلال السلام والاستقرار في المنطقة"¹، ويندرج في هذا الإطار أهمية الجزائر كدولة محورية في انجاح الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة الارهاب الدولي.

أما على المستوى السياسي، فرغم أن الجزائر شهدت فترة عدم استقرار سياسي وأمني خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، إلا أن بداية الألفية الثالثة عرفت نوعا من الاستقرار السياسي والأمني من خلال تقديم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لمشروع الوثام المدني وهو المسعى الذي التفت حوله كافة القوى السياسية الفاعلة في الجزائر.²

وقد ورد ضمن تقارير بعض دوائر الأبحاث المتخصصة في دراسة الصراعات عبر العالم أنه "في الجزائر بدأ أن الصراع الطويل بين الحكومة والجماعة الإسلامية المسلحة قد انتهى في أوائل عام 2005"، كما أن دائرة أبحاث السلام والصراع في جامعة السويد قد حذفت الحرب الأهلية في الجزائر من قائمة الصراعات الموجودة عبر العالم في عام 2005.³

ويهدف تعزيز الاستقرار السياسي والأمني الداخلي، قدم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة مشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في عام 2005، وقد وافق الشعب الجزائري على المشروع من خلال استفتاء شعبي عام، وهو ما زاد من درجة الاستقرار في الجزائر.⁴

أيضا حاولت السلطة السياسية في الجزائر الاستجابة للمطالب الشعبية بهدف استباق الأحداث، والحيلولة دون تطورها لتصل إلى ما وصلت إليه في العديد من البلدان العربية على غرار تونس ومصر وليبيا وسوريا، حيث أعلن الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في خطاب له عن الشروع في إجراء إصلاحات سياسية من خلال تعديل الدستور، ومراجعة القوانين الانتخابية، وقوانين الأحزاب والجمعيات، وكذا القوانين المتعلقة

¹ خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار (الجزائر: منشورات الشهاب، 1999)، ص. 67.

² محند السعيد آيت وعلي، المصالحة الوطنية بين الحتمية التاريخية والضرورة الاجتماعية (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2010)، ص. 36.

³ "لوتا هاربوم" و "بيتر والنستين"، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي 2006 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص. 205 - 218.

⁴ جورج الراسي، الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر... إلى عبد القادر (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2008)، ص. 637.

بصلاحيات المجالس المنتخبة¹. أما بخصوص القوة العسكرية للجزائر ، فقد بلغ تعداد الجيش الجزائري خلال سنة 2010 حوالي 147000 فرد مقسمين بين القوات البرية (127000 فرد) ، والقوات الجوية (14000 فرد) ، والقوات البحرية (6000 فرد)².

وفيما يخص التسلح ، فخلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2006 احتلت الجزائر المرتبة رقم 24 عالميا من بين الدول الأكثر استيرادا للأسلحة التقليدية في العالم ، أما منذ عام 2007 وإلى غاية 2011 فإن الجزائر أصبحت تحتل المرتبة السابعة على المستوى العالمي من حيث اقتناء الأسلحة التقليدية³.

وجاءت إحصائيات سنة 2013 لتؤكد القوة العسكرية للجزائر ، حيث صنفت الجزائر على رأس قائمة الدول الأكثر تسلحا في أفريقيا ، كما أنها تمثل قوة عسكرية كبرى من حيث عدد الجيوش ، إذ بلغ تعداد الجيش الجزائري 167000 فردا موزعين بين القوات البرية (147000 فردا) ، والقوات الجوية (14000 فردا) ، والقوات البحرية (6000 فردا)، أما العتاد العسكري فتملك الجزائر حسب الإحصائيات ذاتها 1050 دبابة ، و 125 طائرة حربية ، وأربع غواصات ، وأربع فرقاقات⁴.

وحسب احصائيات عام 2019 ، احتل الجيش الجزائري المرتبة الاولى عربيا من حيث تعداد الافراد الذي وصل الى حدود 512000 جندي عامل و 400000 جندي احتياطي ، أما العتاد العسكري فتملك الجزائر 451 طائرة منها 89 طائرة هجومية و 225 طائرة للنقل والشحن و 64 طائرة تدريب ، كما تحوز الجزائر ايضا 210 مروحية 34 منها هجومية ، ايضا للجزائر 2400 دبابة ، و 6700 عربة مدرعة ، و 1898 مدفعا ذاتي الحركة ، الى جانب 350 نظام لرمي القذائف ، و 85 سفينة بمختلف الاصناف ، و 6 غواصات⁵.

كذلك من المحددات التي تزيد من القوة العسكرية للجزائر علاقاتها الخارجية إذ عقدت الجزائر العديد من اتفاقيات التسلح مع روسيا ، بحيث تقدم هذه الأخيرة للجزائر أسلحة بأسعار تفضيلية ، كما أن روسيا (وريثة الاتحاد السوفييتي) كانت من قبل قد ساعدت الجزائر لتسديد ديونها العسكرية المستحقة لفائدة الاتحاد السوفييتي بالتقسيط ، كذلك زودت روسيا الجزائر بطائرات حربية بأقل تكلفة من العروض الأمريكية ، حيث اشترت الجزائر طائرات روسية الصنع مثل MIG-25 FOXBAT ، و MIG-29 FULCRUM ، و SU-24.

¹ أحمد يوسف أحمد ، حال الأمة العربية 2011 ، 2012 معضلات التغيير وآفاقه (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012) ، ص.ص. 183 ، 184.

² Pascal Boniface , **Année Stratégique 2010 : Analyse des Enjeux Internationaux**. (Paris : Editions Dalloz ,2009) , p.320.

³ "بول هولتوم" ، التسلح ونزع السلاح و الأمن الدولي : الكتاب السنوي 2012 ، تر. الأيوبي ، عمر ، و الأيوبي ، أمين سعيد (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012) ، ص.ص. 354 – 371.

⁴ Les Quatre Puissances Militaires Régionales d'Afrique , www.lavdc.net , 10/11/2021.

⁵ الجيش الجزائري ضمن أقوى 27 جيشا في العالم ، www.m.elbilad.net ، (15 / 02 / 2020).

من ناحية أخرى مثلت أحداث 11 سبتمبر 2001 فرصة للجزائر من أجل توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي بشكل عام ، وقد تجلّى ذلك التقارب بين الجزائر والحلف في العديد من لقاءات ومؤتمرات "الناتو" التي دعيت إليها الجزائر ، إضافة إلى ذلك تستفيد الجزائر من دورات تكوينية يقدمها الحلف لفائدة المؤسسة العسكرية الجزائرية وذلك في إطار "البرنامج الدولي للتربية والتدريب العسكري" ، وقدرت القيمة المالية للبرنامج خلال عام 2001 بحوالي 125000 دولار أمريكي.¹

إن سعي الجزائر لتطوير قدراتها العسكرية ، وإقامة علاقات تعاون في الميدان الأمني سوف يمكنها من صون سيادتها ضد أية تهديدات عسكرية خارجية ، وكذا ضمان الاستقرار الداخلي ، كما أن علاقات الجزائر الخارجية في الميدان العسكري ترفع من احترافية الجيش الجزائري ، وتجعله أكثر قدرة على التعامل مع مختلف التحديات الأمنية ، وعلى رأسها التهديدات الإرهابية.

المبحث الثاني

انضمام الجزائر إلى الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب

تجدر الإشارة في البداية إلى عدم وجود تعريف متفق عليه يحدد معنى الإرهاب بشكل عام، والإرهاب الدولي على وجه التحديد، حيث هناك الكثير من المحاولات التي سعت لتعريف الإرهاب، وهي على درجة كبيرة من التباين، رغم ذلك ستحاول الدراسة أن تعالج ظاهرة الإرهاب الدولي من وجهة نظر الدول الساعية لمحاربته باعتباره ظاهرة تستدعي ذلك.

مع بداية الألفية الثالثة ، وبالتحديد بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وضعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية جديدة قصد التعامل مع ظاهرة الإرهاب الدولي ، فطرحَت الإدارة الأمريكية مبادرة مكافحة الإرهاب في إطار الحرب الوقائية ، كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية صراحة أن كل من لا يقف إلى جانبها في حربها ضد الإرهاب يعتبر ضدها ، وهذا التوجه الجديد في عقيدة الأمن القومي الأمريكي ، ساهم في انضمام الجزائر إلى الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب.²

وذلك رغم أن العديد من الأصوات نوهت من قبل بخطورة ظاهرة الإرهاب الدولي حيث جاء في حديث الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة بطرس غالي: "في السنوات الأخيرة أخذ الإرهاب أبعادا دولية ، وأصبحت يده تضرب في مختلف أنحاء العالم ، ولم يعد يقتصر على منطقة بذاتها أو على شعوب بعينها، لقد اتسع نطاق الإرهاب في عصرنا وتحول من إرهاب محلي أو وطني إلى إرهاب دولي بل إلى إرهاب عالمي".³

¹ حسين سنطوح ، "الحوار الجزائري الأطلسي: سيناريوهات المستقبل" ، دراسات استراتيجية ، ع. 03 ، ص. ص. 21 - 42.

² "بنجامين ر. باربر" ، إمبراطورية الخوف ، الحرب على الإرهاب والديمقراطية . تر. الأيوبي ، عمر (بيروت : دار الكتاب العربي ، 2005)، ص. ص. 79 - 81.

³ إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011)، ص. ص. 424 - 430.

وقد كانت الجزائر في طليعة الدول التي حذرت من مخاطر الإرهاب الدولي ، وكانت السبابة إلى دعوة الجماعة الدولية إلى ضرورة تنسيق الجهود ، وسن قوانين لمكافحة الإرهاب على المستوى العالمي¹.
فحتى الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد قادرة حتى على توفير الحماية لنفسها، حيث صرح السيناتور الجمهوري John Warner بعد أحداث 11 سبتمبر قائلا: "لقد طلبنا من العالم أجمع أن يقدم لنا يد المساعدة"، ففي حملتها الدولية ضد الإرهاب حاولت الولايات المتحدة الأمريكية البحث عن شركاء عبر مختلف أنحاء العالم².

يمكن القول أن هجمات 11 سبتمبر 2001 ضد الولايات المتحدة الأمريكية شكلت نقطة تحول في الاستراتيجية الدفاعية الجزائرية، نظرا لأن تلك الأحداث مثلت دعما لتصورات الجزائر بخصوص ظاهرة الإرهاب الدولي العابر للحدود، كما أصبحت الجزائر منذ عام 2004 عضوا غير دائم في مجلس الأمن الدولي³.
ونظرا لخبرة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، حيث أنها خاضت تجربة طويلة منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي ضد نشاط الجماعات الإرهابية، فإن العديد من الدول التي تبنت الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب تؤكد على أهمية دور الجزائر المحوري في التصدي للإرهاب، حيث جاء في كلمة الرئيس الفرنسي François Holland أمام البرلمان الأوروبي في Strasbourg في عام 2013 قوله: "... نحن بحاجة إلى الجزائر لمكافحة الإرهاب نحن بحاجة إلى الجزائر لتحقيق التنمية في منطقة الساحل، نحن بحاجة إلى الجزائر من أجل الحوار السياسي في مالي"⁴.

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية - من جهتها - أن مهمة مكافحة الإرهاب لا يمكن أداؤها في إفريقيا دون إشراك الدول الأقطاب في القارة، وعلى رأسها الجزائر التي مرت بتجربة داخلية رائدة في مكافحة الإرهاب، إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز علاقاتها الأمنية مع الجزائر خصوصا في مجال تبادل المعلومات، حيث التقى الرئيس الأمريكي George W. Bush مرتين مع الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة في إطار التشاور حول سبل مكافحة الإرهاب⁵.

¹ نصر القفاص ، الدائرة المغلقة حوارات على ضفاف الأزمة الجزائرية (الجزائر : منشورات الوكالة الوطنية للنشر والاشهار ، 2004)، ص.ص. 247 - 253.

² Brice Soccol , **Relations Internationales** (Orlians : Editions Paradigme -Centre de Publications Universitaires, 2004), p.p. 129 , 130.

³ عبد اللطيف بن أشهو ، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق (الجزائر : وزارة الثقافة ، 2004) ، ص. 73.

⁴ **Liberté** . (2013). No. 6223 , p. 03.

⁵ محمد بوعشة ، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الارتية (بيروت : دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004)، ص.ص. 183 ، 184.

وفي السياق ذاته قام رئيس مكتب التحقيق الفيدرالي الأمريكي Louis Freeh بزيارة إلى الجزائر في شهر مارس من سنة 2001 ، بهدف طلب العون الجزائري لمحاربة الشبكات الإرهابية في العالم، وعلى رأسها تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن ، إذ طلبت الأجهزة الأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية المساعدة من السلطات الجزائرية في مكافحة الارهاب ، مقابل ذلك زودت الولايات المتحدة الجزائر بأجهزة اتصال عبر الأقمار الصناعية إضافة إلى تقديم أجهزة لتحديد مواقع الجماعات الإرهابية، خاصة عبر الحدود الجنوبية للجزائر ، وهذه التنسيق الأمني يدل على أن الجزائر دولة محورية في محاربة الإرهاب في نظر الخبراء الأمريكيين ، من جهةها السلطات الجزائرية قدمت قوائم بأسماء ناشطين ضمن شبكات الجماعات الإسلامية المسلحة في الجزائر بصفتهم لاجئين في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ، وذلك بهدف تسليمهم الى النظام الجزائري في إطار التعاون القضائي والاستخباراتي.

وتجدر الإشارة هنا إلى إن هذا التقارب بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية لم يكن ليحدث لولا الدور الجزائري المتنامي في حفظ الأمن في منطقة البحر المتوسط ، ومنطقة الصحراء والساحل ، إذ تمثل هاتان المنطقتان بعدين أساسيين في الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية بهدف ضمان تدفق الغاز والنفط من جهة ، ومكافحة الإرهاب من جهة أخرى.

ودائما في إطار تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ، كان للجزائر دورا فاعلا في تجفيف منابع الإرهاب ، حيث يؤكد الكثير من الخبراء "أن الدعم اللوجستيكي يمثل 50 بالمائة من المعركة في كل الحروب ، وانطلاقا من هذه القناعة سعت الجزائر في حربها ضد الإرهاب لتجفيف منابع الإرهاب وقطع مصادر التموين عليه، وذلك من خلال تفكيك شبكات الدعم في الخارج ، وتجريم دفع الفدية التي تعد من أهم مصادر التموين بالنسبة للجماعات الإرهابية.¹

وقد تمكنت الجزائر من إقناع الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي بضرورة إصدار قرار يجرم تمويل الإرهاب من خلال دفع الفدية لتحرير الرهائن، وقد وافقت كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا ، وروسيا على المقترح الجزائري، إذ أقر مجلس الأمن الدولي بتاريخ 17 ديسمبر 2009 القرار رقم 1904 المتعلق "بالتهديدات التي تستهدف السلم والأمن العالميين من طرف الأفعال الإرهابية"، وجاء هذا القرار لاستكمال اللائحة رقم 1373 الصادرة في سنة 2001 والمتعلقة بتمويل الإرهاب، وكذا اللائحة رقم 1267 الصادرة في سنة 1999 بشأن حظر تمويل نشاطات التنظيمات الإرهابية ، ويعتبر هذا القرار تنويعا لجهود الدبلوماسية الجزائرية في مجال مكافحة الارهاب.²

¹ نزار . مرجع سابق ، ص. 87.

² جريدة الشروق اليومي . (2009). ع. 2801 ، ص. 03.

وما يؤكد هذا الدور المتنامي للجزائر في منطقة الساحل ، وبالتحديد في ميدان مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ، هو سعي الولايات المتحدة الأمريكية للاستعانة بالجزائر خاصة في مجال الاستعلام والمراقبة والاستطلاع ، وهو ما أشار إليه قائد "أفريكوم" (David Rodriguez) في تدخله أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في مارس 2014، كما تناقش Rodriguez في السياق ذاته مع مسؤولين جزائريين (رئيس أركان الجيش أحمد قايد صالح والوزير الأول عبد المالك سلال) حول إمكانية استغلال إقليم الجنوب الجزائري لتطوير أنظمة مراقبة ممثلة في طائرات دون طيار (U28) ، أو من خلال تطوير أراضيات المراقبة والاستعلام ، بحيث توجه هذه الأنظمة لكشف تحركات شبكات تجارة المخدرات والأسلحة التي تعتبر الممون الأساسي لنشاطات الجماعات الإرهابية في إفريقيا ، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، وحركة الشباب ، وأنصار الشريعة.¹

أيضا سعت الجزائر للتضييق على نشاط الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل ، فخلال شهر سبتمبر عام 2012 تمكنت قوات الأمن المنتشرة على الحدود الجنوبية للجزائر من القضاء على ثمانية عشر إرهابيا ، وإلقاء القبض على ثلاثة وعشرين آخرين ، كذلك في شهر أكتوبر أفشلت قوات الأمن الجزائرية محاولة تسلل اثنا عشر إرهابيا من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المتواجدة بشمال مالي إلى الإقليم الجزائري وجاء ذلك نتيجة للرقابة الأمنية المشددة التي فرضتها الجزائر على حدودها مع كل من "مالي" ، و "نيجر" ، وليبيا تحسبا لأية محاولة اختراق للحدود من قبل عناصر تنظيم القاعدة أو حركة التوحيد والجهاد ، أو الحركات الإرهابية الأخرى الناشطة بالمنطقة.²

يضاف إلى الجهود الجزائرية سعيها خلال سنة 2010 لتفعيل اللقاءات الأمنية مع دول الجوار ، قصد تشكيل قوة للتدخل العسكري المشترك تضم الجزائر إلى جانب موريتانيا و "مالي" ، و "النيجر" ، وبمساعدة كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وروسيا ، وفرنسا لمكافحة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، كما نجحت الجزائر في مارس 2010 في إقامة تحالف إقليمي ضد تنظيم القاعدة في الساحل ضم كل من ليبيا وموريتانيا و "مالي" و "نيجر" و "بوركينافاسو".³

المبحث الثالث

تحديات الاستراتيجية الدفاعية الجزائرية في مجال مكافحة الارهاب

شهدت بداية الألفية الثالثة زيادة عدد وخطورة التهديدات اللاتماثلية وعلى رأسها ظاهرة الإرهاب الدولي، الذي ما فتئت تتزايد نشاطاته في منطقة الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا، حيث تمكنت الجماعة السلفية للدعوة والقتال ذات التوجهات الاسلامية من تأسيس منظمة إرهابية قوية في مناطق الجنوب

¹ حفيظ صواليلي، "تنسيق جزائري - أمريكي لتجفيف منابع تمويل الإرهاب في الساحل" ، جريدة الخبر ، ع. 7546، ص. 03.

² جريدة الخبر، ع. 6853 ، ص. 03.

³ عماد جاد ، التقرير الاستراتيجي العربي 2010 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011)، ص. 235 ، 236.

الجزائري، يبلغ عدد أفراد هذه المنظمة ما بين 800 و 1000 عنصر مهئين للقيام بأعمال عنف، وقد غيرت تلك الجماعة اسمها ليصبح "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" منذ مطلع عام 2007، وعلى الرغم من التقدم الهائل الذي حققه النظام الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب ، فإنه لم يتمكن عمليا من القضاء على هذه المجموعة ومنع انتشارها المتزايد في دول الجوار ، وهو ما يدل على أن الجماعة السلفية تواصل كفاحها المسلح على نطاق دولي.¹

أيضا مثلت حالات الفراغ السياسي الذي شهدته بعض دول الجوار مثل تونس بداية من عام 2010 مجالا لزيادة نشاط الجماعات الارهابية في المناطق الحدودية مع الجزائر وبالتحديد في جبال الشعانبي، وقد قدمت الجزائر مساعدات للحكومة التونسية من أجل التصدي لتلك الجماعات ، حيث زودت الجزائر تونس بالأسلحة والمعلومات ، كما قادت القوات الجزائرية عمليات تمشيط ، ومراقبة عسكرية مشتركة إلى جانب القوات التونسية في المنطقة.²

أيضا تمثل الأزمة في ليبيا تحديا بالنسبة للاستراتيجية الدفاعية الجزائرية ، فبعد سقوط نظام الرئيس السابق معمر القذافي تشكلت عدة مجموعات مسلحة ذات توجهات سياسية متباينة دخلت فيما بعد في صراعات مسلحة ، ومع الوقت تزايد عدد الجماعات المسلحة في ليبيا ، حيث أحصت هذه الأخيرة حوالي 200000 مسلحا غداة سقوط النظام السياسي في ليبيا ليرتفع عدد المسلحين إلى حوالي 400000 في عام 2014 ، كما أن زيادة انتشار الأسلحة في ليبيا التي يربطها بالجزائر شريط حدودي طوله يناهز 1000 كلم وضع الجزائر أمام تهديد حقيقي، فهذا الانتشار الكبير للأسلحة في ليبيا جعل منها أهم مورد لتسلح الجماعات الإرهابية ومافيا التهريب التي تنشط في منطقة الساحل الأفريقي ، زيادة على ذلك فإن حوالي أربعة عشر جماعة متطرفة في ليبيا بتعداد 200000 فرد تسيطر على الحدود البرية بين ليبيا والجزائر ، وعليه فقد كثفت الجزائر قواتها المسلحة لمراقبة الحدود الجزائرية الليبية ومناطق العبور بين البلدين ، خاصة بمنطقة إيليزي لأجل منع أي نقل محتمل للأسلحة ، أو تنقل عناصر الجماعات المتطرفة من ليبيا نحو الجزائر.³

أما بالنسبة للتحدي الاقتصادي ، فقد فرضت الحملة الدولية لمكافحة الارهاب على الجزائر تخصيص موارد مالية كبيرة للسياسة الدفاعية ، حيث وصلت ميزانية الجيش الجزائري في عام 2005 إلى حوالي 2.2 مليار

¹ مؤسسة "بيرتلسمان"، مؤشر "بيرتلسمان" للتحول الديمقراطي (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2009)، ص. 216.

² Peter Cross , « Un Triangle Politico-Sécuritaire » , **Réalité** . No. 1457 , p. p. 12 – 15.

³ جريدة الشروق اليومي .(2014). ع. 4244 ، ص. 03.

دولار أمريكي أو ما يعادل 4.1 بالمائة من الناتج المحلي الخام،¹ أما في عام 2010 فقد خصصت الحكومة الجزائرية حوالي أربعة ملايين دولار أمريكي لقطاع الدفاع ، وهو ما يعادل 2.34 بالمائة من الناتج المحلي الخام للبلد.² وبشكل عام يمكن القول ان ميزانية الدفاع الجزائرية قد ارتفعت من 03 مليار دولار في سنة 2002 إلى 8.2 مليار دولار في سنة 2011 أي بنسبة قدرها 173 بالمائة ، و منذ سنة 2011 إلى سنة 2013 فإن الموارد المالية المخصصة لقطاع الدفاع في الميزانية العامة للجزائر قد تضاعفت بنسبة 44 بالمائة ، حيث أن قانون المالية لعام 2012 خصص قيمة 10.3 مليار دولار أمريكي لقطاع الدفاع بهدف عصنة القطاع وتحديث المعدات والأسلحة.³ زيادة على ما سبق ، نلاحظ أن هناك تضاربا بين المصالح الدبلوماسية للجزائر من جهة وسياستها الدفاعية من جهة أخرى ، أو بعبارة أدق يوجد تصادم في أدوار السياسة الخارجية يحد من نجاعة سياستها الدفاعية في مجال مكافحة الارهاب ، ويتجلى ذلك في سعي الجزائر للعب أدوار الوساطة من اجل حل مختلف النزاعات الاقليمية مثل ما هو الحال في كل من ليبيا ومالي ، في حين ان نجاح هذا الدور يحد من استخدام الجزائر لإمكانياتها العسكرية قصد ضمان امنها الحدودي وأمنها القومي بشكل عام ، وتمثل الازمة في ليبيا دليلا واضحا على هذا التعارض ، ففي الوقت الذي تهدد فيه الجماعات المسلحة في ليبيا الحدود الجزائرية ، تبقى الجزائر غير قادرة على تنفيذ ضربات وقائية أو استباقية ضد هذه الجماعات ، وذلك حتى تحافظ الجزائر على التزامها بمبدأ عدم التدخل الذي تتبناه في سياستها الخارجية ، كما يعتبر هذا المبدأ أيضا شرطا أساسيا لنجاح دور الوساطة الذي تسعى الجزائر لأدائه في الأزمة الليبية.

تعتبر الحرب في شمال مالي حالة واقعية عن الاسلوب الذي يجب على الجزائر ان تتبعه قصد تجاوز هذا التصادم في سياستها الخارجية ، ورغم أن الجزائر كانت تفضل دوما الحلول السياسية للقضايا الأمنية في أفريقيا ، حيث سخرت الجزائر مثلا إمكانيات معتبر لإيجاد اتفاق بين جماعة أنصار الدين في شمال "مالي" و الحكومة المالية ، غير أن خروج الجماعة عن المسعى الجزائري ، وسعيها للسيطرة على البلد ، دفع الجزائر للتحرك ضمن الحملة الدولية بقيادة فرنسا للتصدي للجماعات الإرهابية في شمال مالي ومنطقة الساحل بشكل عام.⁴

كذلك تمكنت الجزائر من اقناع دولة مالي بمطالب دول الساحل التي اعتبرت مالي دولة متواطئة مع الجماعات الإرهابية الناشطة على مستوى المنطقة ، خاصة من خلال إيواء هذه الجماعات وكذا مبادلة الرهائن معها ، وصدرت الموافقة المالية على لسان رئيسها Amadou Toumani Touré الذي أكد بأن السلطات المالية تشجع جيرانها بمن فيهم الجزائر - وحتى القوى الأجنبية الفرنسية والأمريكية - على استعمال حق المطاردة داخل

¹ Boniface , Pascal .(2004). **l'Année Stratégique 2005 stratego : Analyses des Enjeux Internationaux** .Pris : Armand Colin , p. 364.

² Boniface, Année Stratégique 2010 , **Op. cit.** , p. 320.

³ Les Quatre Puissances Militaires Régionales d'Afrique , **Op. cit.**

⁴ **El Watan** , No. 6766 , p. 04.

الإقليم المالي ، قصد القبض على الإرهابيين والمجرمين الناشطين على مستوى منطقة الساحل ، لكن هذا الموقف المالي بقدر ما يخدم الجهود الإقليمية في محاربة الإرهاب في المنطقة ، فإنه من جهة أخرى يفتح المجال أمام قوى التدخل الأجنبي وبالتحديد الفرنسية منها والأمريكية.¹

إضافة إلى كل هذه التحديات يمثل التحدي الموضوعي من أكبر العوائق التي تحد من نجاح استراتيجية الدفاع الجزائرية في مجال مكافحة الارهاب ، ذلك أن هناك مفاهيم متباينة لظاهرة الارهاب الدولي الذي تجب محاربته ، ففي الوقت الذي تصنف القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية مختلف الجماعات المسلحة التي تناوئ مصالحها ومصالح الدول الموالية لها في خانة الارهاب ، ترى الجزائر أنه يجب أن يكون تفريق بين الجماعات الارهابية والجماعات المسلحة التي تدافع عن حق تقرير المصير ، مثل ما هو الحال مع حركة حماس في فلسطين وجبهة "البوليزاريو" في الصحراء الغربية.

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر كانت من الدول السباقة لدعم ما اصطلح عليه بالحملة الدولية لمحاربة الارهاب التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، ويجد هذا الموقف الجزائري مبررا له في حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي عانت منها الجزائر طيلة عقد التسعينيات من القرن العشرين ، حيث كانت الجماعات المسلحة التي تنشط في الجزائر تجد لها دعما ماديا ومعنويا في العديد من العواصم الاوروبية وفي الولايات المتحدة الامريكية ، مع العلم أن الجزائر ما انفكت تناشد الجماعة الدولية لتنسق جهودها للتصدي لظاهرة الارهاب ، باعتبارها ظاهرة عالمية لا تقتصر على دولة بعينها دون غيرها.

إلى جانب خبرة الأجهزة الأمنية الجزائرية في التعامل مع ظاهرة الارهاب الدولي تتمتع الجزائر بمميزات جغرافية وعسكرية تسمح لها بالمساهمة بشكل فاعل في الحملة الدولية لمحاربة ظاهرة الارهاب الدولي ، وقد يتجلى ذلك في تثمين القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية لموقف الجزائر المساند لها في حملتها الدولية ضد الارهاب ، رغم ذلك إلا أن الجزائر لا توافق الولايات المتحدة حول فاعلية الاسلوب العسكري في حسم المعركة ضد ظاهرة الارهاب الدولي ، بل يجب اعتماد استراتيجية شاملة تضم العوامل العسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضاء على ظاهرة الارهاب الدولي وأسبابها.

توجد الكثير من التحديات التي تقلل من فاعلية الدور الجزائري في إطار الحملة الدولية لمكافحة الارهاب ، أهمها تزايد عدد وخطورة التهديدات الأمنية التي تحيط بالجزائر مثل نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي ، وانفلات الاوضاع الامنية في ليبيا وعدم الاستقرار السياسي والأمني في شمال مالي ، كذلك من

¹ Le Quotidien d'Oran , No. 4756 , p. 02.

التحديات تراجع اسعار النفط باعتباره المورد الاساسي للعملة الصعبة في الجزائر ، وفي المقابل زيادة تكاليف السياسة الدفاعية الجزائرية ، وهو ما يمكن ان يحدث خلا في الموازنة العامة للبلد، أيضا يضاف الى هذه التحديات ذلك التباين بين الدول في تحديد مفهوم الارهاب الذي تجب محاربته من جهة ، وبعض حركات التحرير التي يجب دعمها من جهة أخرى، زيادة على ذلك تعرف الجزائر ما يصطلح عليه بصراع الأدوار في السياسة الخارجية ، والذي يكون نتيجة لتبني الدولة لمجموعة من الأدوار في سياستها الخارجية ، فالجزائر تدعو من جهة الجماعة الدولية من أجل التعاون لمكافحة ظاهرة الإرهاب ، لكن لما تعلق الأمر بإقليم متاخم للجزائر مثل منطقة شمال مالي، فإن الجزائر اتخذت موقفا متحفزا بشأن التدخل الدولي من أجل التصدي للجماعات الإرهابية في المنطقة ، وهذا التباين في المواقف مرده إلى عدم التناسق بين المبادئ التي تتبناها الجزائر في سياستها الخارجية ، خاصة مبدأي عدم التدخل وضرورة احترام سيادة الدول من جهة ، ودور الدولة المناهضة للإرهاب من جهة ثانية، وقد استطاعت الجزائر أن تتجاوز موقفها المبدئي الرافض لأي تدخل عسكري في المنطقة، وكان ذلك بعد ضغوط أمريكية وأوروبية من خلال المشاركة بالمعلومات والتخطيط ، وفتح إقليمها الجوي أمام قوات التحالف المشاركة في التدخل، وذلك دون أن ترسل الجزائر قواتها العسكرية إلى خارج حدودها ، أو أن تشارك بصفة مباشرة في عملية التدخل.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

- آيت وعلي محند السعيد ، المصالحة الوطنية بين الحتمية التاريخية و الضرورة الاجتماعية (الجزائر : طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع ، 2010).
- "باربر بنجامين ر." ، إمبراطورية الخوف ، الحرب على الإرهاب والديمقراطية . تر. الأيوبي ، عمر . (بيروت : دار الكتاب العربي ، 2005).
- بن أشهو عبد اللطيف ، عصنة الجزائر حصيلة و آفاق (الجزائر : وزارة الثقافة ، 2004).
- بوعشة محمد ، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الارترية (بيروت : دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004).
- الراسي جورج ، الدين و الدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر ... إلى عبد القادر (الجزائر: دار القصبة للنشر ، 2008).
- جاد عماد ، التقرير الاستراتيجي العربي 2010 (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2011).
- جريدة الخبر . (2012). ع. 6853.
- الجيش الجزائري ضمن أقوى 27 جيشا في العالم ، www.m.elbilad.net ، (15 / 02 / 2020).

- سنطوح حسين ، "الحوار الجزائري الأطلسي: سيناريوهات المستقبل" ، دراسات استراتيجية ، ع. 03 ، ص. 21 - 42.
- جريدة الشروق اليومي .(2009). ع. 2801.
- جريدة الشروق اليومي .(2014). ع. 4244.
- صبري مقلد إسماعيل ، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع (القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 2011).
- صواليلي حفيظ ، "تدقيق جزائري - أمريكي لتجفيف منابع تمويل الإرهاب في الساحل" ، جريدة الخبر ، ع. 7546.
- قطش الهادي ، أطلس الجزائر والعالم. عين مليلة ، (الجزائر: شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2010).
- القفاص نصر ، الدائرة المغلقة حوارات على ضفاف الأزمة الجزائرية (الجزائر : منشورات الوكالة الوطنية للنشر والاشهار ، 2004).
- مؤسسة "بيرتلسمان" ، مؤشر "بيرتلسمان" للتحول الديمقراطي (دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 2009).
- نزار خالد ، مذكرات اللواء خالد نزار (الجزائر: منشورات الشهاب ، 1999).
- "هاربوم لوتا" ، و "والنستين بيتر" ، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي 2006 . (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006).
- "هولتوم بول" ، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي : الكتاب السنوي 2012 ، تر. الأيوبي ، عمر ، والأيوبي ، أمين سعيد (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012).
- يوسف أحمد أحمد ، حال الأمة العربية 2011 ، 2012 معضلات التغيير وآفاقه (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012).

ثانيا- المراجع باللغات الأجنبية:

- Boniface Pascal , l'Année Stratégique 2005 strateco : Analyses des Enjeux Internationaux (Pris : Armand Colin , 2004).
- Boniface Pascal , Année Stratégique 2010 : Analyse des Enjeux Internationaux (Paris : Editions Dalloz , 2009).
- Brice Soccol , Relations Internationales (Orleans : Editions Paradigme – Centre de Publications Universitaires , 2004).
- Cross Peter , « Un Triangle Politico-Sécuritaire » , Réalité . No. 1457.
- Les Quatre Puissances Militaires Régionales d'Afrique , www.lavdc.net , 10 / 11 / 2021.
- Le Quotidien d'Oran , No. 4756.
- El Watan , No. 6766.